

من الدولة الاقليمية إلى الدولة العالمية آفاق وتحديات

بقلم د/ نعيمة نصيب

مقدمة:

إن فكرة تكوين مجتمع إنساني وفق حضارة عالمية ليست بالجديدة، حيث أنها عرفت دعوات في الفكر الفلسفي النظري سواء لدى كانط أو سان سيمون أو أوجيست كونت أو كارل ماركس وغيرهم من الباحثين الذين آمنوا بفكرة أن البشر في النهاية مآلهم الاجتماع والتوحد، ومن هنا ونحن نعيش عصر العولمة وظهور الاتحادات العالمية المختلفة، سواء كانت إقتصادية أو عسكرية وأيضاً الانفتاح على الثقافات العالمية التي عملت وسائل الاتصال على إنتشارها.

أولاً: الجذور التاريخية لفكرة الدولة العالمية :

لقد سبقت الأديان الفكر البشري في الدعوة إلى تأسيس مجتمع بشري متكامل وموحد، وفق مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي أساسها الأخلاق وحب الخير لبنى البشر، بالرغم من أن جميعها كان هدفها خير البشرية من خلال منظورها الخاص .

أما الفكر البشري الحديث فقد تناول فكرة الدولة العالمية بمفهومها العقلاني، منذ عصر التنوير في أوروبا لاسيما من خلال التحليلات النظرية للعديد من المفكرين ، الذين تنبثوا بوصول البشرية إلى مرحلة نهائية تجتمع فيها مختلف المجتمعات في إطار حضارة إنسانية عالمية .

وفي هذا المجال يذهب كانط⁽¹⁾ إلى أن الدولة بمفهومها الحالي ما هي إلا مرحلة انتقالية لتشكيل مجتمع بشري موحد أسماه (نظام الإتحاد بين الشعوب) والذي يتحقق بواسطة (إتحاد دول حرة) يحكمها دستور مدني يقوم على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في :

- 1- الحق المدني للأفراد الذين يؤلفون شعوبا .
- 2- حق الشعوب الناظم للعلاقات بين الدول .
- 3- الحق العالمي القائم على ترابط الدول باعتبارهم مواطني دولة عالمية تنظم فيها البشرية جمعاء .

ويؤكد كانط على أن أساس قيام هذه الوحدة العالمية هو تقديم الدول الإقليمية لتنازلات لصالح الدولة العالمية ، تماما كما قدم الأفراد تنازلات لتحقيق الدولة القومية ، و بهذه الطريقة ينشأ المجتمع الإنساني العام ، الذي تشكل الدول القومية وحداته الأساسية ، و يظهر واضحا أن الفكر الكانطي لم يلغى هذه الأخيرة بل أدمجها في الدولة العالمية مع احتفاظها بعناصرها السيادية من خلال مجموعة المهام التي تؤديها .

وغير بعيد عن كانط فإن سان سيمون⁽²⁾ يقدم تحليلاته العقلانية عن إمكانية إهيار هذا الكيان السياسي الصغير المتمثل في الدولة القومية، لصالح كيان عالمي منظم، حيث يرى أن قيام المجتمع الصناعي سوف يؤدي إلى الحد من نفوذ و سيطرة القوى التقليدية لصالح قوى المنتجين هذه الأخيرة ، ستتوحد فيما بينها بفعل مصالحها المشتركة من ناحية ، و بفعل تنظيمها العقلاني القائم على أسس علمية من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي سوف يمهد لإنشاء ما أسماه (حكومة لعالم المستقبل) والتي سوف تعمل على التدعيم التدريجي لفئة التكنوقراطيين أو الصناعيين، حتى يستطيعوا تنظيم العالم وفق مبادئ اقتصادية عالمية ، ومن هنا سيتضح أن العامل التنظيمي و العامل الاقتصادي هما العاملين الأساسيين اللذين سيمكّنان البشرية من الوصول إلى هذا النوع من الاجتماع و التوحد .

ولم يختلف باربر⁽³⁾ أحد منظري نظرية التكامل الوظيفية في القرن العشرين عن هذا السياق التحليلي لسان سيمون ، حيث يؤكد على أن جوهر بنية السلطة سوف ينتقل من الدولة القومية ومؤسساتها إلى المنظمات الدولية وفئة التكنوقراطيين ، و ذلك من خلال تبني المزيد من المهام التي كانت تؤديها الدولة و التي بدورها ستتنازل عنها بسهولة ، لأن هذه المؤسسات لها من الفعالية ما يؤهلها للأداء الفاعل و المنظم لهذه الوظائف .

ونفس المنطلقات التحليلية التي ناقشت بها النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، حيث تركز على البنية العميقة للميركانتيلية و التي تتحكم تدريجياً في زمام السوق و تتجاوز من خلاله حدود الدولة الواحدة ، الشيء الذي

يضعف عناصرها السيادية و بالتالي يصبح التوجه إلى الدولة العالمية يسير على مبدأين :

الأول: توحيد السوق العالمية و إندماجها بواسطة نشاطات الشركات متعددة الجنسيات .

الثاني: إضعاف العوامل السيادية للدولة و تفكيك بنيتها الداخلية .

كما هو ملاحظ فإن العامل الأساسي الذي ارتكزت عليه تحليلات هؤلاء المنظرين الذين اعتبروه أهم العوامل التي تمكّن البشرية من الانضواء تحت لواء الدولة العالمية موحدة و مجتمع إنساني عام تحكمه قيم ومعايير، و يخضع لنفس القوانين المنظمة، و بالتالي تنتهي الدولة القومية و تتحول و وظائفها ومؤسستها العامة إلى مؤسسات و تنظيمات فوق قومية.

وبالتالي تكون الدولة العالمية كما يرى دونالد روبرتسون⁽⁵⁾ امتدادا للحدثة التي بدأ تطورها منذ القرن الخامس عشر، أين عرف ظهور موسع للنظريات التي تتحدث عن وحدة العالم و البشرية مروراً بتبلور فكرة العلاقات الدولية، حيث عرفت الدولة القطرية عصرها الذهبي و انتهاء بعصر التطور التكنولوجي البالغ الدقة و بسرعة التحولات ، لاسيما في مجال وسائل الاتصال بشقي أنواعها ، والتي إختزقت حدود الدولة الإقليمية و أعادت فكرة المجتمع العالمي الواحد إلى التداول ، وأصبحت نهاية التسعينات المرحلة التي تبلور خلالها الإدراك الدولي لمفهوم العالمية ، وعاد معها مفهوم المواطنة العالمية والانتماء إلى الجنس البشري ككل ، و مع ذلك فإن السؤال الذي يطرح بعد هذه التحولات هو ما مصير الدولة الإقليمية ؟

ثانياً: الدولة القومية كمرحلة و سيطرة للدولة العالمية :

لم يتعدى عمر الدولة الإقليمية الست قرون مما يجعلها أقصر أنواع أنظمة الحكم ، حيث أن مفهوم الدولة الحديث إنطلق من أطر توحيدية ، تعتمد في تسييرها على نظام عقلائي ، ظهرت الدعوة إليه في أعقاب الثورة الفرنسية ، أين ثم إنتقاد أنماط السلطة القديمة ورفض آليات تسييرها و المناداة بإقامة نظام جديد لتسيير الأمة الفرنسية ، يقوم على مخطط عقلائي يركز على العوامل الموحدة في هذه الأمة ، ويعتمد المنطق البيروقراطي ، حيث تستبدل فيها السلطات الوسيطة القائمة على الانتماءات و الولاءات إلى الدولة ككيان مستقل تكون المواطنة فيه متحررة من التبعات الشخصية ، و بالتالي يتحول المنطق العام للدولة إلى الوحدة بدل التشتت .

ويطلق كارل ماركس⁽⁶⁾ مفهوم التمازج la combinaison على الطريقة التي تكونت بها الدولة القومية ، و يعني به إعادة بناء التركيبات الاجتماعية و تحويلها إلى عناصرها المكونة ، للوصول إلى وحدة إجتماعية مندمجة و متماسكة تختلف عن بقية عناصرها الأولية ، و ذلك من خلال تحويل كامل لعناصر الإنتماء تتمحور الهوية la nationalite فيه حول الدولة، وبهذا فإن العديد من المفكرين يرون أن فرنسا كدولة ليست إلا تجميعاً غير متجانس لعناصر متباينة و لنظم أنثروبولوجية مختلفة حيث عبروا عنها بأنها فسيفساء مركبة الهوية تمثل البيروقراطية إسمنتها .

لقد أصبح النموذج الفرنسي للدولة هو المثال الذي نزعته الدول الأوروبية لإتباعه وعبرها انتشر إلى بقية دول العالم ابتداءً من القرن التاسع

عشر ، حيث تم خلالها إنتاج نظاما مؤسسيا مركب الهوية يتعدى الانتماءات العرقية و يعتبر الحدود الإقليمية أو الجغرافية أحد مقوماته الأساسية ، ومن هنا عرف العالم حركة واسعة النطاق نتج عنها قيام عدد كبير من الدول القومية ، و بالمقابل تراجعت نسبيا الأفكار المنادية بالدولة العالمية ، و ذلك نظرا لحجم الفاعلية الذي أظهرته الدولة القومية باعتبارها أداة مناسبة للتحكم و التنظيم ، فهي تمثل جهازا شاملا يعمل على دعم و حماية الإقتصاد القومي و تطويره ، بالإضافة إلى حماية الملكيات المختلفة و التحكم في السياسات المالية ، إضافة إلى دعم الأمن الداخلي و الخارجي ، كما أنها الوسيلة الأكثر فعالية لتطوير ثقافة قومية موحدة عن طريق التعليم .

وقد تدعم هذا الانتشار الواسع لنشوء الدولة القومية بمفهومها الحديث أكثر مع بداية القرن العشرين ، و ذلك بتأييد و تشجيع شديد من طرفي قوة متناقضين إيديولوجيا ، هما القطب الرأسمالي الليبرالي و يتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية و من ورائها الدول الغربية الليبرالية ، والقطب الاشتراكي الإجتماعي و يتزعمه الاتحاد السوفياتي (سابقا) ، و كان هذا السلوك هو بمثابة البداية الجديدة لعودة مفهوم الدولة العالمية ، لأن هذا الدعم و التشجيع كانت وراءه رؤية أخرى يعمد خلالها الطرفين إلى تجميع هذه الوحدات السياسية (الدول القومية) في إطار كيان سياسي و إقتصادي وثقافي تابع إيديولوجيا لأحد القطبين و بذلك تكون الدولة القومية بالنسبة للإتحاد السوفياتي هي مرحلة إنتقالية لتأسس الدولة العالمية على أسس إجتماعية ، تتجاوز في حد ذاتها فكرة القومية و ذلك من خلال الثورة الإجتماعية

العملية، أما الولايات المتحدة الأمريكية و من ورائها الدول الرأسمالية فتعتبرها وسيلة لمواجهة الثورة العمالية من ناحية و لإقامة النموذج الليبرالي العالمي (7) ، و قد نتج عن هذه المحاولات لجمع الدول إيديولوجيا صراعا دام قرابة الخمسين عاما نعت بالحرب الباردة ، إنتهى بإختيار القطب الإشتراكي الإجتماعي لصالح القطب الرأسمالي الليبرالي ، هذا الأخير الذي أصبح نظاما نموذجيا ، تسعى الدول لاسيما الإشتراكية منها لإتباعه ، و بالتالي تحوّل أغلب دول العالم للإندماج في المنظومة الرأسمالية الليبرالية و التي من خلالها عرف العالم حركة من التحولات السريعة ، شملت مختلف الميادين ، سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو الثقافية ، و ظهرت معها مفاهيم جديدة كان مفهوم العولمة أهمها على الإطلاق .

لقد حمل مفهوم العولمة فكرة الإنفتاح و الإندماج العالمي فوضع بذلك المحدّدات العامة للدولة الإقليمية موضع تساؤل ، لأن الوظائف التي نشأت لأجلها و التي كانت تؤدّيها لم تعد تخضع لحدودها وأنظمتها ، فالأمر تجاوز كثيرا إمكانات و تأثيرات الدولة الواحدة ، والتي هي في حد ذاتها دعمت هذا التوجه نحو العالمية من خلال إشتراكها في التحالفات المختلفة سواء عسكرية أو سياسية أو إقتصادية ، لهذا نجد العديد من المفكرين يؤكدون على أن العولمة ماهي إلا تدعيما لظهور المجتمع الإنساني الواحد أو مايسمى بالدولة العالمية ، وتقويضا لأسس الدولة القومية ، و هو الأمر الذي يذهب إليه جريميسون Grimison حيث يرى أن (عولمة الإقتصاد و السياسة و الثقافة تتضمن أفول الدولة القومية و إختيار مفهوم الحدود الإقليمية ، وظهور مجتمع مدني عالمي ،

بما يعنيه ذلك من الإنتقال من المواطنة على أساس قومي إلى المواطنة على أساس عالمي (8) .

فالإقتصاد العالمي سوف يؤثر في الإقتصادات القومية بفعل التكتلات الإقتصادية العالمية وظهور قوى إقتصادية فوق قومية يمكنها التدخل و تحويل السياسات الإقتصادية الوطنية ، و بالتالي التأثير على إستقلال هذه الدول ومنها إعادة تشكيل السياسات المحلية بما يتناسب و التغيرات العالمية ، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى تغيير نمط السلوك العام للمؤسسات الإجتماعية والتشريعية ، و نتيجة لذلك يحدث السحب التدريجي للعديد من وظائف الدولة القومية فوظيفة الأمن القومي كأهم الوظائف ، لم تعد حكرًا على هذه الأخيرة حيث أصبح حق إستخدام القوة مفوض لصالح منظمات دولية ، وبالتالي فالدولة بالنسبة للفرد لم تعد الحامي و المدافع الأول عن حقوقه ومصالحه ، بل هناك تنظيمات فوق قومية يستطيع من خلالها حماية نفسه ، ومقاواة حتى دولته أن مصداقية السلطة السياسية أصبحت موضع تساؤل حيث أن عدم تدخل الدولة في تنظيم العمليات داخل السوق ، سوف يؤدي إلى ظهور قوى إقتصادية مهيمنة على الحياة العامة مما يؤدي إلى بروز تناقضات في عملية ممارسة السلطة بين قوى سياسية منتخبة ومفوضة من طرف الشعب و لكنها غير قادرة على الحكم ، و قوى تكنوقراطية إقتصادية تتحكم و تسيطر على العمليات الإجتماعية ، و هذا الأمر يدعم فكرة عجز الدولة عن تحقيق الأمن الإجتماعي و السياسي من خلال الإنسحاب المتواصل من المشروعات التنموية الكبرى و تحويلها للقطاع الخاص سواء المحلي أو

الدولي ، هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإن الولاء الوطني الذي نشأت عليه هذه الدولة ، بدأ يتحلل لصالح مجموعات الإثنية التي إنطلق منها و هو الأمر الذي يؤدي إلى إنحلال التماسك الاجتماعي و تدعيم الصراعات العرقية و بالتالي ظهور الحركات الانفصالية ، وهذا ما حدث في أرمينيا ، أذربيجان ، البوسنة و الهرسك ، صربيا إلخ

وفي ظل هذه التحولات الجوهرية التي خضعت لها الدول القومية فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو هل هناك فعلا إمكانية لقيام الدولة العالمية ' وما هي مرتكزاتها ؟

ثالثا : الدولة العالمية الواقع و التحديات :

الواقع أن موجة الإنفتاح العالمي التي كانت معالمها الأساسية تتمثل في الثورة العلمية التكنولوجية و التي تمكنت من تحقيق قفزة معرفية و إنتاجية ، إتخذت نقاط إرتكازها على بعدين أساسيين هما :

1- البعد الإقتصادي :

يعد البعد الإقتصادي من أهم المؤثرات التي تدعم فكرة التوجه العالمي نحو إختراق الحدود القومية للدول ، لا سيما مع إنتشار الشركات المتعددة الجنسيات ، و ذلك بنشاطها الواسع عبر مختلف قارات العالم من خلال الإستثمارات و الإنتشار العالمي لمنتجاتها ، دون مراعاة العوامل الإقليمية حيث أنه أصبح بالإمكان إستيراد سلعة أمريكية الصنع تنتجها شركة أم في اليابان ، بالإضافة إلى ذلك سهولة إنتقال المخططات و التصاميم عبر مختلف الفروع بنقل و سائل الإتصال و بالتالي توفير إمكانية الإنتاج عن بعد

téléproduction حيث يمكن لشركة ما وضع أقسام البحث و التصميم والتطوير المتعلقة بمنتجاتها في بلدها الأصلي و توزيع تصاميمها و نتائج أبحاثها إلى مختلف فروعها في مختلف دول العالم ، و هذا ما يؤكد ريتشارد روز كرانس ، حيث يرى أن القوة لم تعد كالسابق تتمثل في النمو القومي و القوة و المكانة ، وأن منتجات العقل تأتي في المقدمة ، بحيث يمكن للدول أن تنقل إنتاجها المادي لمواقع بعيدة عنها بآلاف الأميال ، بينما تصب إهتمامها داخل أرضها على البحث و التطوير و تصميم المنتجات .

إن البعد الدولي و فوق القومي لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات ، قد أدى بدوره إلى نشوء الأسواق العالمية و المعاهدات التجارية الكبرى مثل معاهدة الجات ، التي من خلالها أصبحت السلع تتداول بسهولة بين دول العالم سواء الصناعية أو دول العلم الثالث هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى فإن هذا النشاط أدى إلى تركّز رأس المال لدى مجموعة معينة من الشركات الكبرى التي أصبحت تتحكم في صيرورة العملية الإقتصادية العالمية حيث أن عائداتها أصبحت تفوق عائدات مجموعات كبرى من الدول ، فالناتج القومي الخمسة و أربعين دولة منخفضة الدخل و يقدر عدد سكانها بـ 3.1 مليار نسمة لا يزيد عن 339.1 مليار دولار ، في حين أن إيرادات أكبر ثلاثة شركات هو 347.3 مليار دولار كما أن تعدد فروع الشركات عبر دول العالم يسهل عليها إمكانية نقل نشاطها في أي وقت يناسبها ، و هو الأمر الذي تهدد به الاستقرار الاجتماعي لأي دولة سحبت منها فروعها نتيجة لزيادة البطالة و إختلال التوازنات المالية ، كل هذه الأمور و غيرها تجعل هذه

الشركات تحكم سيطرتها على الدول وعلى إستقلالية إتخاذ القرار فيها ، الشيء الذي يؤدي بها إلى تقديم تنازلات متعددة ومتكررة لصالح الإندماج في إقتصاديات هذه الشركات و بالتالي الإندماج في إقتصاديات العالم والخضوع لآليات سوق تتحكم فيها هذه الشركات و هي سوق غير تنافسية تمتاز بإمتياز القلة⁽¹¹⁾.

2- البعد الثقافي :

بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي يدعم التوجه إلى الدولة العالمية والذي يشكل المنطلق الأول لمظاهر العولمة ، فإن الخلفيات الأساسية له تكمن في عوامل ثقافية مما يجعلها تؤثر مباشرة على الجانب القيمي الاجتماعي، حيث ظهرت قيم جديدة مرتبطة بالعوامل الاقتصادية مثل الفردانية، العلمانية، العقلانية، وهي مظاهر ثقافية بدأت تأثيراتها تحدث تحولات في الجوانب القيمية العالمية فإذا كانت الثقافة تتحد بثلاث دوائر رئيسية تتمثل في الدين واللغة والعرق، فقد تم تحييد عاملي الدين و العرق ليصبح في نطاق ضيق خاص بالخصوصيات البشرية، في حين إن اللغة التي أصبحت تستخدم هي لغة التكنولوجيا العالية لهذا نلاحظ التوجه العالمي لاستخدام اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى كل ذلك انتشار نمط الثقافة الاستهلاكية و ثقافة الأنترنت التي استطاعت أن تتجاوز حدود الدولة الواحدة و الابتعاد عن الرقابة و تحقيق التواصل الإنساني، و كذا التوجه العام نحو ثقافة عالمية تتخذ مظاهرها من خلال بروز حركات اجتماعية عالمية ترتبط بمفاهيم مثل البيئة ، الحريات ،

المدنية ، التعليم ، الجريمة ، الفقر ، حقوق الإنسان ... إلخ ، وبالتالي تزايد كبير في العضوية في التنظيمات غير الحكومية مقابل تناقصها بالنسبة للأحزاب السياسية و النقابات ، وقد إتخذت هذه الثقافة إتجاهين⁽¹²⁾:

01 - الانفتاح على رموز الثقافة العالمية .

02 - الانقسام الثقافي و ظهور مجموعات ثقافية / لغوية محدودة تنشط على مستوى الدولة القومية الواحدة ، وتحاول تجاوز سلطاتها و حدودها لصالح مجموعات مماثلة ، وكل هذا يخدم أكثر عملية التحول إلى العالمية لأن هذا الانقسام و الطرح سوف يقزّم و يحدّ من مفهوم الثقافات الجزئية .

بالإضافة إلى كل ذلك فإن انتقال السلع و المنتجات المادية عبر الدول و المجتمعات لا يكون مجردا ، بل أنها تحمل أبعادا ثقافية كامنة في طرق إستخدامها و ما توفره من وقت و جهد ، وبالتالي فهي تحدث تغييرات عامة في البنية الثقافية السائدة في مختلف المجتمعات ، لصالح ثقافة عالمية موحدة أوتشترك في أغلب المكونات الأساسية ، وبطبيعة الحال فإن هذه السلع و المنتجات قادمة من الدول المصنّعة والتي تتمتع بالتفوق التقني و العلمي ، وبالتالي فإنه حسب ابن خلدون فإن المغلوب مولع بتقليد الغالب في شتى أموره وبالتالي فإنه بالإضافة إلى الخضوع الإرادي من طرف المجتمعات الضعيفة ، فإن هناك طابع الإجبار لأنه و كما يرى جورج لارين أن المواجهة و الإحتكاك بين الثقافات عبر مختلف الوسائل السلمية و العسكرية تحمل قوة كامنة للتحول العام ، لاسيما إذا كانت أحد الثقافات مدعّمة عسكريا ففي

هذه الحالة تتحول العلمية كلها إلى شكل من التواصل الصارم الإجباري من طرف النمط الثقافي المتفوق .

ومما تقدم تتوضح لنا انه بالرغم من العديد من التحفظات الخاصة بالتوحد الثقافي ، إلا أن العالم يسير في طريق يتجاوز فيه الثقافات الفرعية والخاصة ليتخذ لنفسية ثقافة عامة و مشتركة بين الجميع تأخذ أغلب معطياتها و متغيراتها من ثقافات العالم المتقدم تكنولوجيا وعسكريا .

ثالثا : تحديات الدولة العالمية :

إن المعطيات السابقة التي تم عرضها حول إمكانية قيام دولة عالمية موحدة، يجتمع في إطارها المجتمع البشري و يسير و فق قواعد عامة متفق عليها أو فرضتها ضرورات التقدم الحضاري التكنولوجي ، تواجهها تحديات لايمكن التقليل من شأنها ، حيث أن جل العناصر و المعطيات التي تم التطرق إليها في حقيقتها ليست متاحة للجميع بل أنها محتكرة من طرف القلة التي تتمركز عندها الآليات العامة لإنتاج و توزيع عملية التغير العالمي و التحكم فيها وإلى وقت قريب كانت هذه القلة تمثل ثلوثا إقتصاديا عملاقا يشمل كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان و عموما فإن إمكانية قيام دولة عالمية تواجهها مجموعة من التحديات الكبرى والتي يمكن مناقشتها فيمايلي :

1- أن التحول و الاندماج الاقتصادي العالمي ، قد طغى عليه طابع

الإستيلاء على الإتحاد

وبالتالي فإن هذا الأمر سوف يخلق تناقضات غير مؤثرة مرحليا و لكن تحمل
كمونا ضمينا ينتظر الوقت المناسب للمواجهة ، مما يجعل فكرة الإستمرارية
التي تتطلبها هذه الدولة العالمية مهددة ،

لاسيما في ظل غياب سلطة سياسية عالمية تقابل السلطة الإقتصادية ، وهو في
حد ذاته عامل مهدد لفعالية هذه الأخيرة .

2-إن تهديد العناصر السيادية للدولة القومية و تفكيك مرتكزاتها لا يخلف
دولة عالمية بل أنه يؤدي إلى تصدّعات و إنقسامات ينتج عنها أشكال متعددة
من الصراعات بالإضافة إلى زيادة التهميش الإجتماعي و البطالة و تناقص
الخدمات الإجتماعية و إنتشار الفقر في أغلب مناطق العالم لاسيما منها العالم
الثالث الذي يتميز على حد تعبير بولانتزاس⁽¹⁴⁾ بالدكتاتورية و الجوع
والتخلف والعنف ، الشيء الذي يجعل إدماج هذا العالم وهو الذي يشكل
الغالبية الساحقة ، يأخذ طابع التباين والهيمنة والتبعية والتبادل غير المتكافئ ،
وبالتالي فإن إدماجه بهذا الشكل يحمل حقيقة واحدة تتمثل في الإستعمار غير
العسكري و إستغلال مختلف ثرواته و بالتالي الظهور المتجدّد لحركات مقاومة
الإستعمار و يتخذ طرقا تتوافق و إمكانية الظروف التي يوجد فيها .

3-الإتحادات الإقليمية سوف تعمل على خلق إستقطاب متعدد الإتجاهات
للسيطرة على أكبر قدر من العالم حيث تتمحور هذه الإتحادات في مجموعات
قوة في القمة تدعمها مجموعات تابعة عن طريق الموقع و الثروات ، وهو
الشيء الذي يخلق نوع من تنازع القوة و هو ما نلاحظه الآن بين الولايات
المتحدة و أوروبا لاسيما منها الجزء المعارض للسياسة الأمريكية .

4-التحدي الأكبر وهو السيطرة الأمريكية حيث أن التوجه إلى العالمية اليوم أصبح يأخذ مفهوما أكثر وضوحا و هو التوجه إلى الأمركة ، فالأداء الفاعل للإقتصاد الأمريكي خلال مرحلة التسعينات ، مقارنة بتراجع إقتصاديات بقية دول العالم ، لاسيما أوروبا و الدول الآسيوية بما فيها اليابان ، قد جعل من إقتصاد السوق الأمريكي نموذجا هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر كليا على الإقتصاد العالمي و ذلك من خلال إعتبار الدولار الأمريكي كوسيلة للتبادل و مخزن القيم و أداة التسوية الرئيسية بين دول العالم و موردا للكثير من الفوائد الإقتصادية و السياسة ، أيضا سعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نموذجها السياسي القائم على الديمقراطية و الحريات ، و حقوق الإنسان إلخ ، و ذلك سواء عن طريق التحفيزات أو الضغوطات أو التدخل الحاسم و المباشر لتغيير أنظمة الحكم الراضية لهذا النموذج الأمريكي أما على المستوى العسكري فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر قوة عالمية حيث أنها تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة كما و نوعا من الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة النووية ، وهي الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامجا لحرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج⁽¹⁵⁾، في مقابل الإصرار على تقويض الإمكانيات النووية لغيرها ، و هذا التفوق العسكري أتاح لها فرض الإنتشار العسكري الإستراتيجي وكان ذلك سواء بالتدخل المباشر مثل أفغانستان والعراق أو عن طريق الإتفاقات الدولية ، و يحمل هذا الإنتشار العسكري ، أهمية أخرى

بالإضافة إلى الحماية و التدخل المباشر، تتمثل في القدرة على إختلاق الأزمات الدولية والإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر .

أما على المستوى الثقافي فتبرز السيطرة الأمريكية من خلال قدرتها على إحتواء أغلب الثقافات و الديانات و الحضارات العالمية بالإضافة إلى تكريس التقنيات و السياسات ووسائل الإتصال المختلفة لتمرير و فرض نمط حياتها وقيمتها و ثقافتها ، فهي تسيطر على 80 % من الصور المبتوثة في العالم و تهمين على المعلومات و الأخبار العالمية و كذلك فهي تمتلك 90 % من مواقع شبكة الأنترنت ، وبالتالي فإن كل هذه الإمكانيات ساهمت في نشر النموذج الثقافي الأمريكي بالإضافة إلى كل ذلك النشاط الدبلوماسي الأمريكي و إحتكاره لإدارة الأزمات الدولية و إستغلالها للمنظمات الدولية مما يجعلها المسير الأول للعالم سواء ظاهريا أو باطنيا ، وعليه فإن التوجه العام لصالح قيام دولة عالمية إنسانية بدأت تتحول لصالح السيطرة الأمريكية على العالم من جميع النواحي .

الخاتمة :

إن الظاهر العام يبرز أن هناك تحوّل عالمي نحو إنشاء دولة عالمية تحكمها قواعد مشتركة سياسية من خلال الديمقراطية الليبرالية و إقتصاد السوق ، وثقافيا عبر إنتشار العديد من المظاهر العامة المرتبطة بفضاء الأنترنت والتواصل العالمي ، وثقافة الفكر العقلاني والموضوعي المحايد ، أيضا تجاوز الخصوصيات الثقافية و تفادي الاصطدام معها كل هذا يبرر لنا هذا التوجه لكن هذا الأخير يجز في مسيرته هذه العديد من القوى الكامنة و الفاعلة ،

فهناك الفقر و الحرمان العالمي ، والفوضى العالمية نتيجة لتعارض المصالح بين مالكي القوة ، أيضا السيطرة التي بدأت تظهر للولايات المتحدة الأمريكية ، يعيد العالم من جديد إلى الانقسام الإقليمي وفق معطيات جديدة تتحدد أكثر في إطار نظام عالمي ذو أبعاد تاريخية سواء أثنية أو دينية أو ثقافية و هو ما نشهد بذوره في أوروبا اللاتينية و العالم الإسلامي والوطن العربي و غيرها .

المراجع :

- 1- فالح عبد الجبار (معنى العولمة) ، المجلس الاعلى للثقافة ، سلسلة الابحاث و المؤتمرات المؤتمر السابع حول العولمة و الهوية الثقافية ، القاهرة ، سنة 1998 ، ص 53 .
- 2- نفس المرجع ، ص 54 .
- 3- محمد جمال باروت (العولمة تناقضات الواحد المنقسم ، تقدم الدولة القومية) ، نفس المرجع السابق ، ص 71 .
- 4- نفس المرجع ، ص 71 .
- 5- أحلام السعدي فرهود (العولمة و الدولة القومية : أطروحات البقاء و الزوال) ، مجلة شؤون خليجية ، القاهرة ، المركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، عدد 31 ، خريف 2002 ، ص 15 .
- 6- محمد جمال باروت (الدولة و المواطنة من منظور مختلف) ، المجلس الاعلى للثقافة ، سلسلة الابحاث و المؤتمرات ، المؤتمر الثاني حول مستقبل الثقافة العربية ، ماي 1997 ، ص 593 .
- 7- فالح عبد الجبار ، مرجع سابق ن ص 50 .
- 8- أحلام السعدي فرهود ، مرجع سابق ، ص 20 .
- 9- إسماعيل صيري عبد الله (الكوكبة : أساس الظاهرة الإقتصادية الإجتماعي) ، المجلس الاعلى للثقافة ، سلسلة الابحاث و المؤتمرات ، المؤتمر السابع ، مرجع سابق ، ص 125 .
- 10- إبراهيم نافع ، إنفجار سبتمبر بين العولمة و الأمركة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة 2002 ، ص 125 .

-
- 11- بلعيد بعلوج (الآثار المترتبة على الإستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة) ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة - ، عدد رقم 03 ، شهر أكتوبر 2002 ، ص 57 .
- 12- جورج لارين ، الإيديولوجية والهوة الثقافية ، ترجمة فريال حسن فليقة ، القاهرة ، مكتبة مديولي ، طبعة 1 ، سنة 2002 .
- 13- إبراهيم نافع ، مرجع سابق ، ص 59 .
- 14- إدريس الكريبي (الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك : مقومات الريادة و إكراهات التراجع) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 291 ، شهر ماي ، سنة 2003 ، ص 16 .